علم الرجال وأهميته

للشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني

* * *
* *
*

تم إدخال الكتاب ومراجعته
بواسطة
مركز الدكتور عبد الوارث الحداد
للبحث العلمي والنشر والترجمة
www.el-hadad.net

بسم ا الرحمن الرحيم

الحمد وسلامٌ على عباده الذين اصطفى.

إنه قد استقر في الأذهان، واستغنى عن إقامة البرهان، ما للعلـم من الشرف والفضيلة، وإنه هو الوسيلة لرفع الإنسان في المعنـى عما ارتفع عنه في الصورة من البهائم.

ومما لا نزاع فيه أن العلوم تتفاوت في مقدار ذلك الشرف، منهـا الشريف والأشرف والمهم والأهم.

ومهما يتصور لعلوم الفلسفة والطبيعيات والرياضيات والأدبيـات والصناعيات وغيرها من العلوم الكونيات، مهما يتصور لها مـن الشرف والفضيلة، والمرتبة الرفيعة، فإنها لا تداني في ذلك العلم الذي مع مشاركته لها في ترقية المدارك وتنوير العقـول ينفـرد عنها بإصلاح الأخلاق وتحصيل السعادة الأبدية، وهو علم الدين.

ومهما ترقى الإنسان في الصنائع والمعـارف الكونيـة وتسـهيل أسباب الراحة، فإن ذلك إن رفعه عن البهمية من جهة، فإنه ينزل به عنها من جهة أخرى، ما لم تتطهر أخلاقـه فيتخلـق بالرأفـة والرحمة والإيثار والعفة والتواضع والصدق والأمانـة والعـدل والإحسان وغيرها من الأخلاق الكريمة.

كل من كان له وقوف على الأمم والأفراد في هذا العصر، علـم أنه بحق يسمى عصر العلم، ولكنه يرى أنه مع ذلـك يجـب أن يسمى، بالنظر إلى تدهور الأخلاق اسمًا آخر.

النفوس الأرضية تربة، من شأنها أن تنبت الأخلاق الذميمة ما لم تسق بماء الإيمان الطاهر، وتشرق عليها شـمس العلـم الـديني الصحيح، وتهب عليها رياح التذكير الحكيم.

فأي أرض أمحلت من ذلك الماء، وحجـب عنهـا شـعاع تلـك الشمس، وسدت عنها طرق تلك الرياح، كان نباتهـا كمـا قـال الملائكة عليهم السلام {أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء..}.

* * *

للدين -وهو الإسلام- ينبوعان: كتاب ا عز وجل، وسنة رسوله صلى ا عليه وسلم

* **السنة:** عبارة عما ثبت عن النبي صلى ا عليه وسـلم مـن الأقوال والأفعال وغيرها مما هو تبيينٌ للقرآن، وتفصيل للأحكام، وتعليم للآداب، وغير ذلك من مصالح المعاش والمعاد.

أول من تلقى السنة هم الصحابة الكـرام، فحفظوهـا وفهموهـا، وعلموا جملتها وتفصيلها، وبلغوها كما أُمروا إلى من بعدهم، ثـم تلقاها التابعون وبلغوها إلى من يليهم وهكذا.

فكان الصحابي يقول: سمعت رسول ا صلى ا عليـه وسـلم يقول: كيت وكيت، ويقول التابعي: سمعت فلانًا الصحابي يقـول: سمعت النبي صلى ا عليه وسلم، ويقول الذي يليه: سمعت فلانًا يقول: سمعت فلانًا الصحابي يقول: سمعت النبي صلى ا عليـه وسلم.. وهكذا.

كل من علم أن محمدًا صلى ا عليه وسلم خـاتم الأنبيـاء، وأن شريعته خاتمة الشرائع، وأن سعادة المعاش والمعاد والحياة الأبدية في اتباعه، يعلم أن الناس أحوج إلى حفظ السنة منهم إلى الطعـام والشراب.

قد وقعت الرواية ممن يجب قبول خبره، وممن يجب رده، وممن يجب التوقف فيه، وهيهات أن يعرف ما هو من الحق الذي بلغـه خاتم الأنبياء عن ربه عز وجل، وما هو من الباطل الـذي يبـرأ عنه ا ورسوله، إلا بمعرفة أحـوال الـرواة. وهكـذا الوقـائع التاريخية، بل حاجتها إلى معرفة أحوال رواتها أشد لغلبة التساهل في نقلها، على أن معرفة أحوال الرجال هي نفسها من أهم فروع التاريخ.

وإذ كان لابد من معرفة أحوال الرواة فلابد من بيانها، بأن يخبـر كل من عرف حال راوٍ بحاله ليعلمه الناس، وقد قامت الأمة بهذا الفرض كما ينبغي

* * *

أول من تكلم في أحوال الرجال: القرآن، ثم النبي صلى ا عليـه وسلم، ثم أصحابه.

والآيات كثيرة في الثناء على الصـحابة إجمـالاً وذم المنـافقين إجمالاً، ووردت آيات في الثناء على أفراد معينين من الصـحابة، كما يعلم من كتب الفضائل، وآيات في التنبيه على نفـاق أفـراد معينين وعلى جرح أفراد آخرين، وأشهر ما جاء في هـذا قولـه

تعالى: {إن جاءكم فاسقٌ بنبأٍ فتبينوا} نزلت في رجل بعينه، كمـا هو معروف في موضعه، وهي مع ذلك قاعدة عامة.

وثبت عن النبي صلى ا عليه وسلم أحاديث كثيرة في الثناء على أصحابه جملة وعلى أفراد منهم معينـين معروفـة فـي كتـب الفضائل، وأخبارٌ أُخر في ذم بعض الفرق إجمـالاً، كـالخوارج، وفي تعيين المنافقين وذم أفراد معينين، كعُيينة بن حصن، والحكم بن أبي العاص.

وثبتت آثارٌ كثيرةٌ عن الصحابة في الثناء على بعـض التـابعين، وآثارٌ في جرح أفرادٍ منهم.

وأما التابعون: فكلامهم في التعديل كثير، ولا يروى عـنهم مـن الجرح إلا القليل؛ وذلك لقرب العهد بالسراج المنير عليه وعلـى آله أفضل الصلاة والتسليم، فلم يكن أحدٌ من المسـلمين يجتـرئ على الكذب على ا ورسولِه، وعامة المضعفين من التابعين إنما ضعفوا للمذهب، كالخوارج، أو لسوء الحفظ، أو للجهالة.

ثم جاء عصر أتباع التابعين فما بعده، فكثر الضعفاء والمغفلـون والكذابون والزنادقة، فنهض الأئمة لتبيين أحوال الرواة وتزييـف ما لا يثبت، فلم يكن مصرٌ من أمصار المسلمين إلا وفيه جماعـة من الأئمة يمتحنون الرواة، ويختبرون أحوالهم وأحوال رواياتهم، ويتتبعون حركاتهم وسكناتهم، ويعلنون للنـاس حكمهـم علـيهم، واستمر ذلك إلى القرن العاشر، فلا تجد في كتب الحديث اسم راوٍ

إلا وجدت في كتب الرجال تحقيق حاله، وهذا مصـداق الوعـد الإلهي.

قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟! قال: تعـيش لهـا الجهابذة، وتلا قول ا سبحانه وتعالى: {إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون}.

وكان نشاط الأئمة في ذلك آيةً من الآيات، فمن أمثلة ذلك:

قال العراقي في ((شرح مقدمة ابن الصلاح)): ((روينا عن مؤمل أنه قال: حدثني شيخ بهذا الحديث - يعني حديث فضائل القـرآن سورة سورة - فقلت للشيخ: من حدثك؟ فقـال: حـدثني رجـل بالمدائن، وهو حي، فصرت إليه، فقلت: من حدثك؟ فقال: حدثني شيخ بواسط، وهو حي، فصرت إليه، فقال: حدثني شيخ بالبصرة، فصرت إليه، فقال: حدثني شيخ بعبادان، فصرت إليه، فأخذ بيدي، فأدخلني بيتًا، فإذا فيه قومٌ من المتصوفة ومعهم شيخ، فقال: هـذا الشيخ حدثني، فقلت: يا شيخ من حدثك؟ فقال: لم يحـدثني أحـد، ولكننا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن، فوضعنا لهم هذا الحديث ليصرفوا قلوبهم إلى القرآن))!! لعل هذا الرجل قطع نحو ثلاثـة أشهر مسافرًا لتحقيق رواية هذا الحديث الواحد.

* طرق الأئمة في اختبار الرواة *

وللأئمة طرق في اختبار الرواة:

* **منها:**

النظر إلى حال الراوي في المحافظة على الطاعـات واجتنـاب المعاصي، وسؤال أهل المعرفة به.

قال الحسن بن صالح بن حي: ((كنا إذا أردنـا أن نكتـب عـن الرجل سألنا عنه حتى يقال: أتريدون أن تزوجوه؟!)).

* **ومنها:**

أن يحدث أحاديث عن شيخ حي، فيسأل ذلك الشيخ عنها.

* **مثاله:**

قول شعبة: ((قال الحسن بن عمارة: حدثني الحكم، عن يحيى بن الجزار، عن علي سبعة أحاديث، فسألت الحكم عنها فقـال: مـا سمعت منها شيئًا!)).

* **ومنها:**

أن يحدث عن شيخ قد مات، فيقال للراوي: متى ولـدت؟ ومتـى لقيت هذا الشيخ؟ وأين لقيته؟ ثم يقابل بين ما يجيب به وبين مـا حفظ من وفاة الشيخ الذي روى عنه ومحل إقامته وتواريخ تنقله.

* **مثاله:**

ما جاء عن عفير بن معدان، أن عمر بن موسى بن وجيه حـدث عن خالد بن معدان، قال عفير: فقلت له: في أي سنةٍ لقيته؟ قال: في سنة ثمان [وخمسين] ومائة، في غزاة إرمينية. قلت: اتـق ا يا شيخ، لا تكذب، مات خالد سنة أربع [وخمسين] ومائة، أزيـدك أنه لم يغز إرمينية.

* * *

*** ومنها:**

أن يسمع من الراوي أحاديث عن مشايخ قد ماتوا، فتعرض هـذه الأحاديث على ماروا‌ه الثقات عن أولئك المشايخ، فينظـر: هـل انفرد هذا الراوي بشيءٍ، أو خالف، أو زاد، أو نقـص؟ فتجـدهم يقولون في الجرح: ((ينفرد عن الثقات بما لا يتابع عليه))، ((في حديثه مناكير))، ((يخطئ ويخالف))، ونحو ذلك.

* * *

*** ومنها:**

أن يسمع من الرواي عدة أحاديث، فتحفظ أو تكتب، ثم يسأل عنها بعد مدة، وربما كرر السؤال مرارًا لينظر: أيغير أو يبدل أو يزيد أوينقص؟.

دعا بعض الأمراء أبا هريرة، وسأله أن يحدث، وقد خبأ الأميـر كاتبًا حيث لا يراه أبو هريرة، فجعل أبو هريرة يحدث والكاتـب يكتب، ثم بعد سنة دعا الأمير أبا هريرة، ودس رجلاً ينظر فـي تلك الصحيفة، وسأل أبا هريرة عن تلك الأحاديث، فجعل يحـدث والرجل ينظر في الصحيفة، فما زاد ولا نقص، ولا قدم ولا أخر.

وسأل بعض الخلفاء ابن شهاب الزهري أن يملي علـى بعـض ولده، فدعا بكاتب، فأملى عليه أربعمائة حديث، ثم إن الخليفة قال للزهري بعد مدة: إن ذلك الكتاب قد ضاع. فدعا الكاتب فأملاهـا عليه، ثم قابلوا الكتاب الثاني على الكتاب الأول، فما غادر حرفًا.

وكانوا كثيرًا ما يبالغون في الاحتياط، حتى قيل لشعبة: لم تركت حديث فلان؟ قال: ((رأيته يركض على برذون)).

وقال جرير: ((رأيت سماك بن حرب يبول قائمًا، فلم أكتب عنه)).

وقيل للحكم بن عتيبة: لِم لَم ترو عن زاذان؟ قال: ((كان كثير الكلام)).

وكانوا يطعنون فيمن خالط الأمراء، أو قبل عطاياهم أو عظمهم، بل ربما بالغوا في ذلك، كما وقع لمحمد بن بشر الزنبري المصري مع سعة علمه، كان يملي الحديث على أهل بلده، فاتفق أن خرج الملك غازيًا، فخرج الزنبري يشيعه، فلما انصرف وجلس يوم الجمعة في مجلسه، قام إليه أصحاب الحديث فنزعوه من موضعه، وسبوه، وهموا به، ومزقوا رواياتهم عنه، ثم ذكره ابن يونس في ((تاريخ مصر)) فقال: ((لم يكن يشبه أهل العلم)).

وإنما كانوا يتسامحون فيمن بلغ من الجلالة بحيث يعلم أنه إنما يخالط الأمراء؛ ليأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر، ويكفهم عن الباطل ما استطاع، كالزهري ورجاء بن حيوة.

روى الشافعي قال: حدثنا عمي، قال:

دخل سليمان بن يسار على هشام بن عبد الملك، فقال له: ياسليمان، الذي تولى كبره من هو؟ - يعني في قول ا تعالى: {والذي تولى كبره منهم له عذاب عظيم} -.

قال: عبد ا بن أبي.

قال: كذبت! هو فلان.

قال: أمير المؤمنين أعلم بما يقول.

فدخل الزهري، فقال: يا ابن شهاب ! من الذي تولى كبره؟

قال: ابن أبي.

قال: كذبت ! هو فلان.

فقال الزهري لهشام: أنا أكذب ! لا أبًا لك؟! وا لو نادى مناد من السماء أن ا أحل الكذب ما كذبت ! حدثني عروة وسعيد وعبيد ا وعلقمة، عن عائشة، أن الذي تولى كبره عبد ا بن أبـي - وذكر تمام القصة، وفيها خضوع هشام للزهري واسترضاؤه له-.

وقد وقعت للزهري قصة تشبه هذه مع الوليد بـن عبـد الملـك، وفيها:

أن الوليد قال له: يا أبا بكر ! من تولى كبره؟ أليس فلانًا؟

قال الزهري: قلت: لا !

فضرب الوليد بقضيبه على السرير: فمن؟ فمن؟ - حتى ردد ذلك مرارًا.

قال الزهري: لكن عبد ا بن أبي.

وفي الجواب سليمان لهشام لطيفة، حيث لم يقل: ((أمير المؤمنين أعلم))، ويسكت، بل قال: ((أعلم بما يقول)) أي: أعلم بقول نفسه، لا أعلم بحقيقة الحال.

ولكن المقام لم يكن لتغني فيه مثل هذه الإشارة؛ فلذلك قـيض ا تعالى الزهري ووفقه فقال ما قال، وقوله لهشام - وهو الملك -: ((لا أبًا لك)) جرأة عظيمة.

* * *

وكانوا من الورع وعدم المحاباة على جانب عظيم، حتى قال زيد بن أبي أنيسة: ((أخي يحيى يكذب!)).

وسئل جرير بن عبد الحميد عن أخيه أنيس؟ فقال: ((قد سمع من هشام بن عروة، ولكنه يكذب في حديث الناس، فلا يكتب عنه)).

وروى علي بن المديني عن أبيه، ثم قال: ((وفي حديث الشيخ ما فيه)) وأشار إلى تضعيفه غير مرة.

وقال أبو داود: ((ابني عبد ا كذاب)).

وكان الإمام أبو بكر الصبغي ينهى عن السماع من أخيه محمد بن إسحاق.

* * *

* *

*

* حفظ علماء السلف لتراجم الرجال *

كان الرجل لا يسمى عالمًا حتى يكون عارفًـا بـأحوال رجـال الحديث.

ففي ((تدريب الراوي)):

((قال الرافعي وغيره: إذا أوصي للعلماء لم يدخل الذين يسمعون الحديث ولاعلم لهم بطرقه ولا بأسماء الرواة... وقال الزركشي: أما الفقهاء، فاسم المحدث عندهم لا يطلق إلا على من حفظ مـتن الحديث وعلم عدالة رواته وجرحها... وقال التاج السبكي:... إنما المحدث من عرف الأسانيد والعلل وأسماء الرجال...)).

وذكر عن المزي أنه سئل عمن يستحق اسم الحافظ، فقال: ((أقـل ما يكون، أن يكون الرجال الـذين يعـرفهم ويعـرف تـراجمهم وأحوالهم وبلدانهم أكثر من الـذين لا يعـرفهم؛ ليكـون الحكـم للغالب)).

فكان العالم يعرف أحوال من أدركهم، إمـا باختبـاره لأحـوالهم بنفسه، وإما بإختبار الثقات له، ويعلم أحوال من تقدمـه بإخبـار الثقات أو بإخبار الثقات عن الثقات وهكذا، ويحفظ كله، كما يحفظ الحديث بأسانيده.

حتى كان منهم من يحفظ الألوف، ومنهم مـن يحفـظ عشـرات الألوف، ومنهم من يحفظ مئات الألوف بأسانيدها، فكـذلك كـانوا يحفظون تراجم الرواة بأسانيدها.

فيقول أحدهم: أخبرني فلان، أنه سمع فلانًا قال: قـال فـلان: لا تكتبوا عن فلان؛ فإنه كذاب، وهكذا

* * *

* *

*

* طائفةٌ من مشاهير المكثرين من الجرح والتعديل *

1- شعبة بن الحجاج: ولد سنة (83)، وتوفي سنة (160).

وهو أول من تجرد لذلك وشدد فيه.

جاء عنه أنه قال: ((سمعت من طلحة بن مصرف حديثًا واحـدًا، وكنت كلما مررت به سألته عنه، فقيل له: لم يا أبا بسطام؟ قـال: أردت أن أنظر إلى حفظه، فإن غير فيه شيئًا تركته)).

2- سفيان الثوري: (97-161).

وله في ذلك نوادر، قال في ثور بن يزيد: ((خذوا عن ثور، واتقوا قرنيه)).

وكان ثور قدريًا، يميل إلى النصب، فهذان قرناه.

3- الإمام مالك بن أنس: (93-179).

وكان لا يروي إلا عن ثقة.

4- ابن المبارك: (118-181).

وكان ربما جعل كلامه في الرجال شعرًا ليشتهر، فمنه قوله:

أيهـــا الطالـــب علمًـــا ... ائـــت حمـــاد بـــن زيـــد

فـــاطلبن العلـــم منـــه ... ثـــم قيـــده بقيـــد

لا كثـــور وكجهـــم ... وكعـــرو بـــن عبيـــد

وفي ترجمة أبي إسحاق الفزاري من ((تهذيب التهذيب)) وغيره: أن هارون الرشيد أخذ زنديقًا فأراد قتله، فقال: أين أنت من ألـف

حديث وضعتها؟ فقال له: أين أنت يا عدو ا من أبـي إسـحاق الفزارى وابن المبارك ينخلانها حرقًا حرقًا؟!

5- يحيى بن سعيد القطان: (120-198) من المشددين.

6- عبد الرحمن بن مهدي: (133-198) من المعتدلين.

7-محمد بن سعد - صاحب ((الطبقات)): (168-230).

8- يحيى بن معين: (158-233).

وهو أكثر الأئمة كلامًـا فـي الجـرح والتعـديل، ولـه كتـاب ((الضعفاء)) وكتاب ((الكنى)) وجمع تلميذه عباس الدوري مـن كلامه ((تاريخًا))، وكذلك فعل غير واحد من تلامذته.

9- علي بن المديني: (161-234).

ومن مؤلفاته: كتاب ((الضـعفاء))، ((العلـل))، ((المدلسـون)) ((الأسماء والكنى))، ((المسند بعلله)).

10- أبو خيثمة: (160-234).

وله كلام كثير في الرجال، نقله ابنه أحمد في ((تاريخه)).

11- الإمام أحمد بن حنبل: (164-241).

وكلامه كثير، يرويه عنه ابنه عبد ا وغيره من تلامذتـه، ولـه كتاب ((العلل)).

12- البخاري: (194-256).

وله من التصانيف: التـواريخ الثلاثـة، ((الكنـى المجـردة))، ((الضعفاء)).

13- مسلم: (204-261).

له ((التاريخ))، ((الطبقات))، ((الأسماء والكنـى))، ((المفاريـد والوحدان)).

14- أحمد بن عبد ا بن صالح العجلي: (182-261).

وهو أكبر من البخاري ومسلم، ولكن تأخرت وفاته، لـه كتـاب ((الثقات)).

15- أبو زرعة الرازي: (200-264).

وله كلامٌ كثير، غالبه في كتاب ((الجرح والتعديل)) لابـن أبـي حاتم.

16- أبو داود - صاحب ((السنن)): (202-275).

سأله عن الرجال تلميذه أبو عبيد الآجري، وجمع من ذلك كتابًا.

17- أبو حاتم الرازي: (195-277).

له كلامٌ كثير، غالبه في كتاب ((الجرح والتعديل)) لابنه.

18- صالح بن محمد جزرة: (205-293).

له ((تاريخ الري))، وغيره.

19- النسائي: (215-303).

له كتاب ((الضعفاء))، وغيره.

20- زكريا الساجي: (تقريبًا 220- 307).

له كتاب ((العلل))، وغيره.

21- أبو بشر الدولابي: (224-310).

له كتاب ((الكنى))، وغيره.

22- أبو جعفر العقيلي: (-322).

له كتاب ((الضعفاء)).

23- ابن أبي حاتم: (240-327).

له كتاب ((الجرح والتعديل))، وغيره.

24- أبو سعيد بن يونس: (281-347).

له ((تاريخ مصر)).

25- ابن حبان (تقريبًا 275-354).

له كتاب ((الثقات))، وكتاب ((الضعفاء)) وغيرهما.

26- أبو أحمد بن عدي:(277-365).

له كتاب ((الكامل في الضعفاء وغيرهم ممن تكلم فيه)).

27- أبو أحمد الحاكم: (284-378).

له كتاب ((الكنى)).

28- الدارقطني: (306-385).

له كتاب ((العلل))، وغيره.

29- ابن شاهين: (298-385).

له كتاب ((الثقات)).

30- أبو عبد ا الحاكم: (321-405).

له ((تاريخ نيسابور))، وغيره.

31- حمزة السهمي: (تقريبًا 340-427).

قال الذهبي: ((صنف التصانيف، وجرح وعدل، وصحح وعلل)).

وله ((تاريخ جرجان)).

32- ابن حزم الأندلسي: (384-456).

له كلامٌ كثيرٌ في الرجال في كتابه ((المحلي))، وغيره.

33- الخطيب البغدادي: (392-463) لـه ((تـاريخ بغـداد))، وغيره.

34- ابن ماكولا: (422-475 وقيل بعدها) له كتاب ((الإكمال))، وغيره.

35- شجاع الذهلي: (430-507) سأله السـلفي عـن المشـايخ وجمع من ذلك كتابًا.

36- الشنتريني (443-522) له كتاب في رجال مسلم، وغيره.

37- أبو سعد بن السمعاني: (506-562) له كتاب ((الأنساب))، وغيره.

38- ابن عساكر: (499-571) له ((تاريخ دمشق))، وغيره.

39- ابن بشكوال الأندلسي: (494-578) له كتاب ((الصـلة))، وغيره.

40- ابـــن الجـــوزي(510-597) لـــه((التـــاريخ المنتظم))وكتاب((الضعفاء)) وغيرهما.

41- عبد الغني المقدسي: (541-600) له كتـاب ((الكمـال))، وغيره.

42- أبو الحسن بن القطان: (لعله قبل 570-628).

له كتاب ((الوهم والإيهام))، يتضمن كلامًا كثيرًا في الرجال.

43- ابن الدبيثي: (558-637).

له ((تاريخ الوسط))، و ((ذيـل)) لتـاريخ السـمعاني لبغـداد، وغيرهما.

44- ابن النجار: (578-643).

له ((ذيل تاريخ بغداد)) في ستة عشر مجلدًا، [وغيره].

45- الزكي المنذري:(581-656).

له ((معجم)) في مجلدين، وغيره.

46- الدمياطي: (613-705). له ((المعجم))، وغيره.

وشهد له المزي أنه أعلم من أدركه من الحفاظ بالرجال.

47- المزي: (654-742).

له ((تهذيب الكمال)) وغيره.

48- الذهبي: (673-748).

له ((تاريخ الإسـلام))، و ((الميـزان))، و ((تـذكرة الحفـاظ))، ((الكاشف))، و ((المغني))، و ((تذهيب التهذيب))، وغيرها.

49- مغلُطاي: (689-761).

له ((إكمال تهذيب الكمال))، وغيره.

50- العراقي: (725-806) له معجم جماعة من رجال القـرن الثامن.

51- ابن حجر:(773-852).

له ((تهـذيب التهـذيب))، و ((لسـان الميـزان))، و ((تعجيـل المنفعة))، و((الدرر الكامنة))، وغيرها.

52- السخاوي: (830-901).

له ((الضوء اللامع))، وغيره.

قال في كتابه ((فتح المغيث)) بعد أن سرد أسماء جماعة من أئمة الجرح والتعديل وختم بذكر شيخه ابن حجر ما لفظه: ((وطـوي البساط بعده، إلا لمن شاء ا ، ختم ا لنا بخير)).

* * *

* تدوين العلم وحظ علم الرجال منه *

ذكروا: أن تدوين العلم في الكتب في العهد الإسلامي شرع فيـه حوالي نصف القرن الثاني، فألف ابن جريج (80-150)، وابـن أبي عروبة (-156)، والربيع بن صبيح (-160).

ويتوهم بعض الناس أنه قبل ذلك لم يكن عند أحد من المسـلمين كتاب ما يتضمن علمًا غير كتاب ا عز وجل.

وهذا خطأ، فقد كان عند جماعة من الصحابة صحائف فـي كـل منها طائفة من الأحاديث النبوية.

منها: صحيفة كانت عند أمير المؤمنين علـي كـرم ا وجهـه، ذكرها البخاري وغيره، وجمع ابن حجر في ((فتح الباري)) قطعًا منها.

وكان عند عمرو بن حزم كتاب كتبه النبي صلى ا عليه وسـلم إلى أهل اليمن، فيه أحكام كثيرة.

وكان عند أنس كتاب في أحكام الزكاة، كتبه أبو بكر الصديق، قال في أوله: ((هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول ا صلى ا

عليه وسلم على المسلمين)). وفي رواية عنـد الحـاكم وغيـره: ((كتب رسول ا صلى ا عليه وسلم كتاب الصدقة، فلم يخرجه إلى عماله حتى قبض، فقرنه بسيفه، فعمل به أبـو بكـر حتـى قبض...)) - وذكر الكتاب-.

وكان لسمرة بن جندب كتب فيها ما سمعه من النبـي صـلى ا عليه وسلم يروي عنها الحسن البصري.

وكان لجابر بن عبد ا صحيفة كذلك، يروي عنها الحسن أيضًـا وطلحة بن نافع.

وكان لعبد ا بن عمرو صحيفة كتبها بإذن النبي صلى ا عليـه وسلم، يرويها عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد ا بن عمـرو، عن أبيه، عن جده. وفي ((المستدرك)) عن الحسن بن عمرو بـن أمية الضمري قال: ((حدثت عن أبي هريرة بحديث فأنكره، فقلت له: إنني قد سمعته منك قال: إن كنت سمعته مني فإنـه مكتـوبٌ عندي، فأخذ بيدي إلى بيته فأراني كتابًا من كتبه...)). - فـذكر القصة-.

استنكره الذهبي لما في البخاري عن أبي هريرة قال: ((مـا مـن أصحاب رسول ا صلى ا عليه وسلم أحدٌ أكثر حديثًا عن مني، إلا ما كان من عبد ا بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب)).

لكن قال ابن عبد البر: ((يمكن أنه لم يكن يكتب في العهد النبوي، ثم كتب بعده)).

وأما التابعون، فقل عالم منهم لم يكن عنده كتـب، ولكـن كانـت الأحاديث تجمع كيفما اتفق، بلا تأليف ولا ترتيب، كما في صحيفة همام بن منبه اليماني عن أبي هريرة، وهـي نحـو مـن مائـة وأربعين حديثًا تجدها في ((مسند أحمد)) ج2 ص312-319 وهي في ((الصحيحين)) وغيرهما مفرقة.

* * *

*** التدوين ***

فأما التدوين بالترتيب والتأليف: فقد رويت عن زيـد بـن ثابـت الصحابي المشهور رسالة طويلة كتبها فـي أحكـام المواريـث، حوالي سنة 40 للهجرة، وفي ((سنن البيهقي)) قطعٌ كثيرةٌ منها.

ذكر غير واحد أن الحسن بن محمد بن الحنفيـة المتـوفى سـنة 95هـ، وضع كتابًا في بعض العقائد، ولكن فـي ترجمتـه مـن ((تهذيب التهذيب)) ما يؤخذ منه أنها رسالةٌ صغيرة.

وفي ترجمة الحلاج من ((تاريخ الخطيب)):أن للحسن البصـري (21-110) كتابًا اسمه كتاب ((الإخلاص))، كان يروي ويسـمع في القرن الثالث.

وفي ((فهرست ابن النديم)): أن لمكحول الشامي المتـوفى سـنة 112 أو بعدها كتابين: كتاب ((السنن))، وكتاب ((المسائل)) فـي الفقه.

فأما ما ذكروه: أن أول من دون الحديث ابن شهاب الزهري فـي سنة مائة أو نحوها، بأمر عمر بن عبد العزيز، وبعث به عمـر

إلى كل أرض له عليها سلطان، فلا أدري أمرتبًا كان ذلك الكتاب أم لا.

فأما التأليف في أحوال الرجال، فإنه تأخر قليلاً، وقد ذكـر ابـن النديم أن لليث بن سعد (94-175) تاريخًا، وأن لابـن المبـارك (118-181) تاريخًا.

وقال الذهبي في ترجمة الوليد بن مسلم الدمشقي (119-195): ((صنف التصانيف والتواريخ)).

ثم ألف ابن معين، وابن المديني، وغيرهما، واتسع التأليف جدًا.

ولكن في القرن العاشر وهلم جرا تقاصرت الهمم، وهجـر علـم الرجال، فقل من بقي يعتني بقراءة كتب الرجـال أو نسـخها أو نشرها، فأما التأليف فأقل وأقل، اللهم إلا أن يجمع أحدهم تـراجم لبعض المجاذيب والدراويش يملؤها بالخوارق، أو يجمـع آخـر تراجم لبعض الأدباء، ينتقي من شعرهم ما يستظرفه من الغـزل ونحوه مما إن لم يضر لم ينفع، إلا ما شاء ا تعالى.

حتى أيقظ ا تعالى الأمة لعلم الحديث وعلم الرجال، والفضل في ذلك بعد ا عز وجل للهند، وأعظمه لـدائرة المعـارف، كمـا سيأتي.

* * *

* *

*

*** طريقة العلماء في وضع كتب الرجال ***

أما ترتيب التراجم فمعـروف، وأجـوده طريقـةً ((التهـذيب))، وفروعه، فإنه على ترتيب حروف الهجاء باعتبار اسـم الـراوي بجميع حروفه، وكذا باعتبار اسم أبيه وجده فصاعدًا.

*** مثاله:**

((إبراهيم بن محمد بن عبد ا بن جحش))، وبعده: ((إبراهيم بن محمد بن عبد ا بن عبيد ا)).

وكذلك يرتب باعتبار النسب.

*** مثاله:**

((إبراهيم بن ميمون الصنعاني))، ((إبراهيم بن ميمون الكوفي))، ((إبراهيم بن ميمون النحاس)).

وإفادة الترتيب سهولة الكشف واضحة، ولكن ثم فائدة أعظم منها، وهي التنبيه على ما قد يقع من سقط، أو زيادة، أو تصـحيف، أو تحريف

*** مثال السقط:**

ما وقع في ((التقريب)) المطبوع (بدلهي) سنة 1320، ذكر فـي المحمدين تراجم من اسمه: ((محمد بن إبراهيم))، ثم ذكر بعدها: ((محمد بن كعب الأنصاري)) ثم ((محمد بن أحمد)).

وكيف يكون كعب بين إبراهيم وأحمد؟

والصواب - كما في ((تهذيب التهذيب)) وغيره -: ((محمد بـن أبي بن كعب)).

*** ومثال الزيادة:**

ما وقع في ((الميزان)) المطبوع بمصر، ذكر في آخـر تـراجم البكرين: ((بكر بن يونس))، ثم: ((بكر بن الأعتق)).

والصواب: ((بكر الأعتق))، كما في ((لسان الميزان)).

ومن عادتهم أن من عرف باسمه ولقبه فقـط أن يـذكروه آخـر الأسماء الموافقة لاسمه.

وفي ((الميزان)) بعد: ((بكر)) هذا، ((بكر بن بشر)).

والصواب: ((بكير بن بشر)) كما في ((اللسان)).

*** وأما التصحيف، فأمثلته في ((الميزان)) كثيرة...فمنها:**

ذكر: ((إبراهيم بن حميد)) ثم: ((إبراهيم بن أبي حنيفـة))، ثـم: ((إبراهيم بن حبان)).

والصواب: ((ابن حيان))، كما في ((اللسان)).

وذكر ((إبراهيم بن خيثم))، وبعده: ((إبراهيم بن الخضر)).

و: ((خيثم)) تصحيف، والصواب: ((ختيم))، كما في ((اللسان))، بل ليس في الأسماء: ((خيثم))، وإنما فيه: ((خيثم)) و ((خيثمة)).

وذكر: ((أصبغ بن محمد))، وبعده: ((أصبغ بن بنانة)).

و: ((بنانة)) تصحيف، والصواب: ((نباتة))، كما في ((اللسان)).

وذكر: ((الحارث بن شريح))، وبعده: ((الحارث بن سعيد)).

و: ((شريح)) تصـحيف، والصـواب: ((سـريج))، كمـا فـي ((اللسان)).

*** والتحريف في ((الميزان)) كثير أيضًا.. فمنه:**

أن فيه: ((أسامة بن يزيد بن أسلم))، وبعده: ((أسامة بـن يزيـد الليثي)) ثم: ((أسامة بن سعد)).

و: ((يزيد)) في الأولين تحريف، والصواب: ((زيد)) فيهما، كمـا في ((اللسان)) وغيره.

وفيه: ((إسماعيل بن مسلم))، وبعده: ((إسماعيل بن سلمة)).

و: ((سلمة)) تحريف، والصواب: ((مسلمة))، كما في ((اللسان)).

فهذه الأغلاط الواقعة في ((الميزان)) المطبوع بمصر ينبه عليهـا ترتيب الأسماء في التراجم كما هو ظاهر.

على أنه ربما أخل الذهبي فـي ((الميـزان)) بالترتيـب، ولكـن ((اللسان)) يحول الترجمة المخالفة للترتيب إلى موضعها، وربمـا أبقاها حيث وقعت في ((الميزان)).

* * *

* *

*

* وضع التراجم *

* طريقهم في ذلك أن يذكروا أولاً اسم الراوي ونسـبه وكنيتـه ولقبه ونسبته إلى قبيلته وبلادته وحرفته ونحو ذلك مما يميزه عـن غيره، فإنه كثيرًا ما يشترك الرجلان فأكثر في الاسم واسـم الأب ونحو ذلك، فيخشى الاشتباه.

ذكر ابن أبي أصيبعة في ((عيون الأنباء)): أن النضر بن الحارث بن كلدة - الذي كان يؤذي النبي صلى ا عليه وسلم - هو ابـن

الحارث بن كلادة الثقفي، طبيب العرب، وتبعه الآلوسي في ((بلوغ الإرب)) فقال: ((النضر بن الحارث الثقفي)).

وهذا خطأ؛ فإن الطبيب هو:الحارث بن كلادة بن عمرو بن علاج بن أبي سلمة بن عبد العزى بن غيرة بن عوف بن قسي. وقسي هو ثقيف.

والنضر هو: ابن الحارث بن كلادة بن علقمة بن عبد مناف بن عبد الدار بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر، وهو قريش، وقيل: فهر هو قريش.

وذكر الفاضل محمد فريد وجدي في ((كنز العلوم واللغة)) في ترجمة أبي بن كعب الصحابي المشهور أنه ابن كعب الأحبار التابعي المشهور، وكذ ذكر في ترجمة كعب.

وهذا خطأ؛ فإن أبيًا هو: ابن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار، وهو تيم ا بن ثعلبة بن عمرو بن الخزرج، والخزرج وإخوتهم الأوس هم الأنصار.

وكعب الأحبار هو: ابن ماتع الحميري، من آل ذي رعين، أو من ذي الكلاع.

ووقع في بعض كتب الخطيب البغدادي: ((قرأت على القاضي أبي العلاء الواسطي، عن يوسف بن إبراهيم الجرجاني، قال: حدثنا أبو نعيم بن عدي...))

فعمد بعض أفاضل العصر، فكتب بدل ((أبو نعيم)) ((أبو أحمد))، وكتب على الحاشية ما لفظه: ((أبونعيم أصل، وليس بشيء)).

وحاصله: أن صواب ((أبو أحمد)) لا ((أبو نعيم)).

وهذا خطأ؛ أوقعه فيه أنه يعرف ((أبا أحمد، عبد ا بن عدي الجرجاني))، الحافظ، مؤلف كتاب ((الكامل)) توفي سنة (365)، ولا يعرف ((أبا نعيم: عبد الملك بن محمد بن عدي الجرجاني الاستراباذي))، الحافظ، المتوفى سنة(323)، ولكل من الحافظين ترجمة في ((تذكرة الحفاظ)) و ((أنساب السمعاني)) و ((طبقات الشافعية)) و ((معجم البلدان)) - جرجان -، ولأبي نعيم ترجمة في ((تاريخ الخطيب))، وكذا ترجم الخطيب ((ليوسف بن إبراهيم)) المذكور فقال: ((قدم بغداد وحدث بها عن أبي نعيم، عبد الملك بن محمد بن عدي الجرجاني... حدثنا عنه القاضي أبو العلاء الواسطي...)).

*- ثم يذكرون مشايخه، والرواة عنه.

ولذلك فوائد كثيرة:

* **منها:**

معرفة مقدار طلبه للعلم ونشره له.

* **ومنها:**

أنه كثيرًا ما يقع في أسانيد كتب الحديث ونحوها ذكر الاسم - مثلاً - بدون ما يتميز به، كأن يقع ((محمد بن الصباح الدولابي)) عن خالد [عن خالد]، عن محمد، عن أنس.

وطريق الكشف: أن تنظر ترجمة الدولابي تجد في شيوخه خالد بن عبد ا الواسطي الطحان، ثم تنظر في ترجمة الطحان تجد

في شيوخه خالد بن مهران الحذاء، ثم تنظر ترجمة الحذاء تجـد في شيوخه محمد بن سيرين، ثم تنظر ترجمة ابن سيرين تجد في شيوخه أنس بن مالك.

وإن شئت فابدأ من فوق، فانظر ترجمة أنس بن مالك تجـد فـي الرواة عنه محمد بن سيرين، وهكذا.

ومما وقع لنا في هذا، أننا وجدنا في بعض الكتب التـي تصـحح وتطبع في الدائرة سندًا فيه: ((....يحيى بن روح الحراني، قـال: سألت أبا عبد الرحمن بن بكار بن أبي ميمونـة - حرانـي مـن الحفاظ - كان مخلد بن يزيد يسأله...)). فذكر قصة.

وقد كان بعض أفاضل العصر صحح ذلك الكتاب، فكتـب عـن قوله: ((سألت أبا عبد الرحمن بن بكار بن أبي ميمونة)): ((كذا)). كأنه خشي أن يكون الصواب: سألت أبا عبد الرحمن، بكار بـن أبي ميمونة، على ماهو الغالب من صنيعهم أن يذكروا اسم الرجل بعد كنيته.

فأردنا أن نحقق ذلك، فلم نجد فيما بين أيدينا من الكتـب ترجمـة لبكار بن أبي ميمونة، ولا ليحيى بن روح الحراني، ولا وجدنا في الكنى أبا عبد الرحمن بن بكار، ولا أبا عبد الرحمن بكارًا.

فراجعنا بعض مظان القصة، فإذا فيها: ((أبا عبد الرحمن بكار بن أبي ميمونة))، ولكن لم يقنعنا ذلك.

ثم انتبهنا إلى ما في القصة أن مخلد بن يزيد كـان يسـأل هـذا الرجل، فقلنا: عسى أن نجد له ذكرًا في ترجمة مخلد، فلما نظرنا

فيها، وجدنا في الرواة عن مخلد: ((أحمد بن بكار))، فأسرعنا إلى ترجمته، فإذا هو ضالتنا، وهو: ((أبو عبد الرحمن أحمد بن بكار بن أبي ميمونة)).

*** ومنها:**

دفع شبهة التكرار، فقد يتوهم في المثال المذكور أن ((عن خالد)) الثانية مزيدة تكرارًا.

*** ومنها:**

التنبيه عن السقط، كأن يقع في المثال الماضي ((عن خالد)) مـرة واحدة.

وعلى الزيادة، كأن يقع في ((عن خالد)) ثلاث مرات.

وعلى التصحيف والتحريف، كأن يقع فيه ((عن خاله)).

وعلى التقديم والتأخير، كأن يقع فيه ((عن خالد الحذاء، عن خالد الطحان))، والصواب: عكسه.

*** ومنها:**

أن يعرف تاريخ ولادة صاحب الترجمة، وتاريخ وفاته تقريبًـا إذا لم يعرف تحقيقًا.

*** مثاله:**

((بكير بن عامر البجلي))، لم يعلم تاريخ ولادته ولا وفاته، ولكن روى عن قيس بن أبي حازم، وروى عنه وكيع وأبو نعيم، ووفاة قيس سنة (98)، ومولد وكيع سنة (128)، ومولد أبي نعيم سـنة (130)، وهؤلاء كلهم كوفيون، وقد ذكر ابن الصلاح وغيـره أن

عادة أهل الكوفة أن لا يسمع أحدهم الحديث إلا بعد بلوغه عشرين سنة.

فمقتضى هذا، أن يكون عمر بكير يوم مات قيس فوق العشـرين، فيكون مولد بكير سنة (78) أو قبلها، ويعلم أن سماع وكيع وأبي نعيم من بكير بعد أن بلغا عشرين سنة، فيكون بكير قد بقي حيًـا إلى سنة (150) فقد عاش فوق سبعين سنة.

وهناك فوائد أخرى.

وبذلك يعلم حسن صنيع المزي في ((تهذيب الكمال))، فإنه يحاول أن يذكر في ترجمة الرجل جميع شيوخه، وجميع الـرواة عنـه، ولنعم ما صنع، وإن خالفه الحافظ ابـن حجـر فـي ((تهـذيب التهذيب)).

ومن لم يهتد إلى الكشف عن الطريق السابق وقع في الخطأ.

* ثم يذكرون في الترجمة ما يتعلق بتعـديل الرجـل أو جرحـه مفصلاً.

وفائدة ذلك واضحة، وتفصيله يطول، ولكن أذكر أمـرًا واحـدًا، وهو: أنهم قد يذكرون في ترجمة الرجل ما يعلم منه أنه ثقة فـي شيء دون آخر، كأن يكون مدلسًا، فيحتج بما صرح فيه بالسماع فقط، أو يكون اختلط بآخره، فيحتج بماحدث به قبل الاختلاط فقط، أويكون سيء الحفظ، فيحتج بما حدث به من كتابه فقط، أو نحـو ذلك، فربما أخرج البخاري ومسلم أوأحدهما لبعض هـؤلاء مـن

صحيح حديثه، فيقع الوهم لبعض العلماء أن ذلك الرجل ثقةً مطلقًا بحجة أنه أخرج له صاحب الصحيح.

* ثم يذكرون في آخر الترجمة تأريخ ولادة الـراوي، وتـأريخ وفاته.

ولذلك فوائد كثيرة ذكرها في ((فتح المغيث)) (ص460).

ومما وقع لنا مما يتعلق بهذا، أنه وقع في بعـض الكتـب التـي تصحح وتطبع في الدائرة سند فيه: ((....أحمد بن محمد بن أبـي الموت، أبو بكر المكي، قال: قال لنا أحمد بن زيد بن هارون...)) وقد كتب عليه بعض الأفاضل ما معناه: ((الصواب: أحمد عـن يزيد بن هارون، وأحمد هو الإمام أحمد بن حنبـل، ويزيـد بـن هارون هو الواسطي الحافظ المشهور)).

وإنما حمله على هذا أنه لم يجد ترجمةً لأحمد بن زيد بن هارون، وهكذا نحن، فقد جهدنا أن نظفر له بترجمة في الكتب التي بـين أيدينا فلم نجد.

ولكننا مع ذلك نعلم أن ما كتبه ذلك الفاضل خطأ؛ لأن الإمام أحمد توفى سنة (241)، وابن أبي الموت لـه ترجمـة فـي ((لسـان الميزان)) وفيها ما لفظه: ((وأرخ ابن الطحان في ((ذيل الغرباء)) وفاته في ربيع الآخر سنة (351) بمصر، وعاش تسعين سنة)).

فعلى هذا يكون مولده سنة (260)، أي: بعد وفاة الأمام أحمد بـن حنبل بنحو عشرين سنة، فكيف يحمل قوله: ((قال لنا أحمد)) على الإمام أحمد بن حنبل؟!

* هذا، ومن المؤلفات في علم الرجال ما هو خاصٌ بالأنسـاب، ((كأنساب السمعاني)) وحقيقٌ بأن يطبع، فإن النسخة التي طبعـت بالتصوير في أوربا كثيرة التصحيف والتحريف مع تعليق الخـط وغير ذلك.

وفائدته عظيمة، ولا سيما في أنساب الرجـال الـذين لا توجـد تراجمهم في الكتب المطبوعة، وكثيرًا ما يستفاد منه فـي غيـر الأنساب.

ومن غريب ذلك: أنه تكرر في ((المستدرك)) و ((سنن البيهقي)) ذكر: ((الحسن بن محمد بن حليم المروزي))، فتارة يأتي هكـذا، وتارة يقع ((ابن حكيم)).

وبعد أن كدنا نيأس من تصحيحه، قلنا: قد يجوز أن يكون ربمـا نسب إلى هذا الجد المشتبه، فيقال: ((الحليمي)) أو ((الحكيمـي)) فراجعنا ((الأنساب)) فإذا به ذكره في ((الحليمي)) باللام، وذكـر أنه منسوب إلى جده ((حليم)).

* ومن الكتب ما يكون خاصًا بالمشتبه، والمطبـوع منهـا كـ ـ ((المؤتلف والمختلف)) لعبد الغني، و ((المشتبه)) للذهبي، غيـر وافٍ بالمقصود، وقد قررت الدائرة طبع كتاب ((الإكمال)) لابـن ماكولا، وهو أهم الكتب في هذا الشأن.

ولابن حجر كتاب ((تبصير المنتبه)) هذب فيه كتاب ((المشـتبه)) للذهبي، وسد ما فيه من الخلل، وزاد زيادات مهمة، وفيه أشـياء

ليست في ((الإكمال))، وفي المكتبة الآصفية نسخة منـه جيـدة، وهو حري بأن يطبع، وقد استفدنا منه كثيرًا.

ومن غريب ذلك، أنه تكرر في ((سنن البيهقي)) ذكـر: ((أبـي محمد أبي الشيخ عبد ا بن محمد بن حيان الأصبهاني))، فيقـع تارة ((حيان))، وتارة ((حبان)).

ونظرنا في ((التبصير))، فوجدناه عدد ((حَبـان)) و ((حِبـان)) وغيرهما مما يقع على هذه الصوة إلا ((حيـان))، فإنـه تركـه اعتمادًا على أن كل ما وقع على هذه الصورة مما لم يذكره فهـو ((حيان))، كعادته في أمثال ذلك، وهذا وإن كان كافيًـا لحصـول الظن، ولكن لم نقنع به.

ثم قلنا فيه: يجوز أن يكون ربما نسب إلى جده هذا، فنظرنا فـي ((مشتبه النسبة)) من ((التبصير)) فإذا هو فيه ((الجياني)) ذكـره في حرف ((الجيم)) مع ((الجبائي)).

* ومن الكتب ما يختص بالكنى، وهو مهم لمعرفة ضبط الكنيـة، فإنها تقع في الكتب مصحفة ومحرفة: ((أبـو سـعد)) و ((أبـو سعيد))، ((أبو الحسن)) و ((أبو الحسين))، ((أبو عبد ا))، و((أبو عبيد ا)).

* والعالم محتاج إلى جميع كتب الرجال؛ لأنه يجد في كل منها ما لا يجد في غيره، وإن لم يكن عنده إلا بعضها فكثيرًا مـا يبقـى بحسرته، وكثيرًا ما يقع في الخطأ.

رغم بعض علماء العصر أن الحديث الذي في ((صحيح مسـلم)) عن أبي وائل، عن أمير المؤمنين علي كرم ا وجهه في تسـوية القبور، ضعيف؛ لأن أبا وائل هو عبد ا بن بحير بـن ريسـان القاص قد جرحه العلماء.

كأن هذا العالم نظر في فصل الكنى من ((الميزان))، وليس فيـه ((أبو وائل)) إلا واحد، هو: ((عبد ا بن بحير))، فرجـع إلـى ترجمته من ((الميزان))، ونقل كلام الأئمة فيه، ولم ينظر أنه ليس عليه علامة ((مسلم))، والحديث في ((صحيح مسلم)) كما علـم، وإنما عليه علامة ((أبي داود)) و ((الترمذي)) و ((ابن ماجـه))، ولا نظر أنه لم يذكر لعبد ا بن بحير روايـة إلا عـن أوسـاط التابعين، و((أبو وائل)) الذي في الحديث يرويه عن أمير المؤمنين علي كرم ا وجهه.

ولو ظفر هذا العالم بـ ((التقريب)) أو ((الخلاصة)) أو ((تهذيب التهذيب)) لوجد في فصل الكنى: ((أبا وائل)) آخر هو: ((شـقيق بن سلمة))، تابعي كبير مخضرم، روى عـن الخلفـاء الأربعـة وغيرهم، وأخرج له ((البخاري)) و ((مسلم)) وغيرهما، واتفـق الأئمة على توثيقه؛ ولـذلك لـم يـذكر فـي ((الميـزان))؛ لأن ((الميزان)) خاصٌ بمن تكلم فيه. وأغرب من هذا، ما وقـع فـي ((مجلة المنار))، رأيت في بعض أجزائها القديمة ذكر كلام ابـن حزم في ترتيب كتب الحديث، أظنه نقله من ((تدريب الـراوي))،

ووقع في العبارة: ((وكتاب ابن المنذر)) فكتب في حاشية المجلة، ((ابن المنذر: إبراهيم وعلي)).

كأنه نظر فصل الأبناء من ((الخلاصة))، فوجد فيه ذلك، وإبراهيم ابن المنذر، وعلي بن المنذر لم يذكر لأحدهما كتاب، وإنما ((ابن المنذر)) في عبارة ابن حزم هو: ((الإمام محمد بن إبراهيم بـن المنذر النيسابوري))، صاحب التصانيف، توفي سنة (318)، ولم يذكر في ((الخلاصة))؛ لأنه لم يرو عنه أحد من الأئمـة السـتة لتأخره، وهو متـرجمٌ فـي ((تـذكرة الحفـاظ)) و((الميـزان)) و((لسانه)) و((طبقات الشافعية))، وغيرها.

* إحياء كتب الرجال، ولمن الفضل في ذلك *

قد أسلفت أنه في القرن العاشر من الهجرة وما بعده هجـر علـم الرجال، حتى أحياه ا عز وجل بواسطة المطابع، وأذكر الآن ما طبع من كتبه، ليعلم لمن الفضل في ذلك.

* الكتب الخاصة بأسماء الصحابة *

1- ((الإصابة))، طبع بالهند سنة 1264هـ، ثـم بمصـر سـنة 1323هـ.

2- ((أسد الغابة))، طبع بمصر سنة 1286هـ.

3- ((تجريد أسماء الصحابة))، طبـع بـدائرة المعـارف سـنة 1315هـ.

4- ((الاستيعاب))، طبع بدائرة المعارف سنة 1318هـ، ثـم بمصر سنة 1323هـ.

وقررت الدائرة طبع كتابين آخرين كتاب ((أسماء الصحابة)) لابن منده، و((در السحابة)) للصاغاني.

*** الخاصة بالحفاظ ***

1- ((طبقات الحفاظ)) للسيوطي، طبع في أوربا سنة 1250هـ.

2- ((تذكرة الحفاظ)) للذهبي، طبع بدائرة المعارف سنة 1334هـ.

3- ((ذيله)) طبع بدمشق سنة 1374هـ.

*** توابع أسماء الرجال ***

1- ((المشتبه)) للذهبي، طبع في أوربا سنة1300هـ.

2- ((الأسماء والكنى)) للدولابي، طبع [بـ] دائرة المعارف سنة 1322هـ.

3- ((المؤتلف والمختلف)) لعبد الغني، طبع في الهند سنة 1327هـ.

4- ((أنساب السمعاني))، طبع بالتصوير في أوربا سنة 1330هـ.

وقررت دائرة المعارف طبع ((الإكمال)) لابن ماكولا، وهو أجل الكتب في بابه، ولعلها تطبع كتاب ((الأنساب)) و((التبصير)) لابن حجر.

*** أسماء الرجال ***

1- ((التقريب))، طبع بالهند مرات أولها سنة 1271هـ.

2- ((الخلاصة))، طبع بمصر مع ((فتح البـاري)) علـى نفقـة المرحوم السيد صديق حسن، سنة 1301هـ.

3- ((الميزان)) طبع بالهند سنة 1301هـ، ثـم بمصـر سـنة 1325هـ.

4- (إسعاف المبطأ في رجال الموطأ)) طبع بحيدر آباد دكن سنة 1320هـ.

5- ((طبقات ابن سعد))، طبع في أوربا سنة 1322هـ.

6، 7، 8- ((الضعفاء الصغير)) للبخاري، ((الضعفاء)) للنسائي، ((المنفردات والوحدان)) لمسلم، طبعت فـي حيـدر آبـاد سـنة 1323هـ، ثم طبع الأولان بالهند سنة 1325هـ.

9- ((الجمع بين رجال الصحيحين))، طبع في دائـرة المعـارف سنة 1323هـ.

10- ((تعجيل المنفعة))، طبع في دائرة المعارف سنة 1324هـ.

11- ((تهذيب التهذيب)) طبع في دائرة المعارف سنة 1325هـ.

12- ((التاريخ الصغير)) للبخـاري، طبـع فـي الهنـد سـنة 1325هـ.

13- ((لسان الميزان))، طبع في دائرة المعارف سنة 1329هـ.

وقررت الدائرة طبع أمها الكتب في الفـن، ((التـاريخ الكبيـر)) للبخاري، و((الجرح والتعديل)) لابن أبـي حـاتم، و((التـاريخ الكبير)) لابن أبي خيثمة، ولعلهـا تطبـع ((التـاريخ الأوسـط)) للبخارى، فإن نسخته موجودة.

وقد طبعت كتب أخرى يستفاد منها كثير من تراجم الرجال، ولكن منها ما لم يوضع لذلك بخصوصه، ومنها ما هو خاص ببلـد أو طائفة وقد طبعت دائرة المعارف مـن هـذا الضـرب: ((مـرآة الجنان)) لليافعي، و((الجواهر المضية فـي طبقـات الحنفيـة))، وقررت طبع ((تاريخ المنـتظم)) لابـن الجـوزي، و((طبقـات الحنابلة)) لابن رجب، ولعلها تطبع ((تاريخ جرجان)).

وكل من له إلمام بالفن يعلم أنه ليس في كتب الرجال المطبوعـة أجمع ولا أوسع ولا أنفع مـن ((تهـذيب التهـذيب)) و((لسـان الميزان))، ويشاركهما ((تعجيل المنفعة)) في عظمهما، وكلها من طبع دائرة المعارف.

وليس فيما لم يطبع منها أجل من ((التاريخ الكبيـر)) للبخـاري، و((الجرح والتعديل)) لابن أبي حاتم، و((التاريخ الكبيـر)) لابـن أبي خيثمة، وقد قررت دائرة المعارف طبع هذه الثلاثة.

ومن تتبع ما أنتجته النهضة العلمية في القرن الرابع عشر بالهنـد ومصر والشام وغيرها مـن المعـارف والمؤلفـات والرسـائل وغيرها، علم أن للهند، ولا سيما حيدر آباد دكن، الفضل الأكبـر في ذلك، بما نشرته من كتب الحديث وكتب الرجال، فـإن شـأن الهند، وخاصة دائرة المعارف، في الحديث لا يقل عن شأنها فـي الرجال، وحسبك أن من مطبوعـات دائـرة المعـارف ((كنـز العمال))، و((مسند الطيالسـي))، و((المسـتدرك))، ((والسـنن الكبرى)) للبيهقي وغيرها، وقد قررت طبع ((مسند الإمام إسحاق

بن راهويه)) و((مسند أبي عوانـه)). كمـا طبعـت فـي علـم ((مصطلح الحديث)) أهم المؤلفات فيه: ((علوم الحديث)) للحاكم، وكتاب ((الكفاية)) للخطيب البغدادي.

وقد أخذت الدائرة بنصيب من سائر العلوم كاللغة والنحو والفلسفة والرياضيات والتاريخ، ولكن إذا كان في طبع مؤلفات أسلافنا في هذه العلوم ونحوها حفظ ونشر لأعمال نوابغ الإسلام، ففي طبـع كتب الحديث والرجال فوق ذلك، حفظ ونشر للإسلام نفسه.

على أن حاجة التاريخ إلى معرفة أحوال ناقلي الوقائع التاريخيـة أشد من حاجة الحديث إلى ذلك، فإن الكذب والتساهل في التاريخ أكثر، بل إن معرفة أحوال الرجال هي من أهم أنـواع التـاريخ، والعلوم الدينية والتاريخية أولى العلوم بالحفظ؛ لأنه إذا ضاع منها شيء لم يمكن تداركه بعد ختم النبوة، وأما العلوم الأخرى فليست كذلك؛ لأنها نتيجة العقول والتجارب، فإذا ضاع منها شيءٌ يمكـن استنتاجه ثانيًا وهكذا.

ولا تزال الدائرة - إن شاء ا تعالى- مجدة في سعيها، مستمرة في عملها، معتمدة على فضل ا تبارك وتعالى وحسن توفيقه، ثم على عناية صاحب الجلالة السلطان سـلطان العلـوم، السـلطان ((مير عثمان علي خان بهادر)) حفظه ا ، كشأنه دائمًا في العناية بالدائرة وبغيرها من معاهد العلم، التي عمرت بها البلاد وحييـت بها العباد.

* * *

* *

*

طوبى لـ دكن مـا حوتـ ـ   ـه مـ ن معاهـ د للمعـارف
فيها رياض العلـ م تتحـ ـ   ـف باللطائف كـل طـائف
أثمارهـ ـ ـ ـا متداليـ ـ ـ ـا   ت طوع كفى كـل قـاطف
وحياضـها بالعـذب تـ ـر   وي كل مرتشـف وغـارف
فيهـا الجوامـع والمـدا   رس والمطـابع والمتـاحف
ومن الجوامع أمهـا الـ ـ   ـكبرى تحير كـل واصـف
بحـرٌ بـه التقـت العـو   م من السـوالف والخوالـف
وتـرى بهـا دارًا لتـر   جمـة التـآليف الطرائـف
وبهـا كمـا علمـت رجـا   ل العلـم دائـرة المعـارف
نشـرت علومًـا مـا لهـا   مـن معـدن إلا الصحائف
هـذا رشـاش مـن فـوا   ضل ذى الفضائل والعوارف
عثمان مـن عمـت مـوا   هبـه الموافـق والمخـالف
يرعى المخالف من رعيـ ـ   ـته كما يرعـى المؤلـف
مغـرى بمـا فيـه السـعا   دة والعلـى لا بالزخـارف
فليحيـى سـلطان العلـو   م وإنهـا معنـا هواتـف

عبد الرحمن بن يحيى
المعلمي اليماني

* * *

* *

*

كيف البحث عن أحوال الرواة

للشيخ عبد الرحمن بن يحيى اليماني

* * *

* *

*

*** كيف البحث عن أحوال الرواة؟ ***

من أحب أن ينظر في كتب الجرح والتعديل للبحث عن حال رجل وقع في سند، فعليه أن يراعي أمورًا:

* الأول:

إذا وجد ترجمة بمثل ذاك الاسم فليتثبت حتـى يتحقـق أن تلـك الترجمة هي لذاك الرجل؛ فإن الأسماء كثيرًا ما تشتبه ويقع الغلط المغالطة فيها كما يأتي في الأمر الرابـع، وراجـع ((الطليعـة)) (ص11-43).

* **الثاني:**

ليستوثق من صحة النسخة، وليراجع غيرها إن تيسر له ليتحقـق أن ما فيها ثابت عن مؤلف الكتاب راجع ((الطليعـة)) (ص55-59).

* **الثالث:**

إذا وجد في الترجمة كلمة جرح أو تعديل منسـوبة إلـى بعـض الأئمة فلينظر أثابتة هي عن ذاك الإمام أم لا؟ راجع ((الطليعـة)) (ص78-86).

* **الرابع:**

ليستثبت أن تلك الكلمة قيلت في صاحب الترجمة فـإن الأسـماء تتشابه، وقد يقول المحدث كلمة في راوٍ فيظنها السامع في آخـر،

ويحكيها كذلك، وقد يحكيها السامع فيمن قيلت فيه ويخطئ بعض من بعده فيحملها على آخر.

ففي الرواة: ((المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي)) و((المغيرة بن عبد الرحمن بن عبد ا بن خالد بن حزام الحزامي)) و((المغيرة بن عبد الرحمن بن عوف الأسدي)). حكى عباس الدوري عن يحيى بن معين توثيق الأول، وتضعيف الثالث. فحكى ابن أبي حاتم عن الدوري عن ابن معين توثيق الثاني، ووهمه المزي، ووثق أبو داود الثالث وضعف الأول فذكرت له حكاية الدوري عن ابن معين، فقال: غلط عباس.

وفي الرواة: ((محمد بن ثابت البناني)) و((محمد بن ثابت العبدي))، وغيرهما، فحكى ابن أبي حاتم عن أبي خيثمة عن ابن معين أنه قال في الأول: ((ليس بقوى...))، وذكر ابن حجر أن الذي في ((تاريخ ابن أبي خيثمة)) حكاية تلك المقالة في الثاني، وحكى عثمان الدارمي عن ابن معين في الثاني أنه: ((ليس به بأس))، وحكى معاوية بن صالح عن ابن معين: أنه ينكر على الثاني حديث واحد، وحكى الدوري عن ابن معين: أنه ضعف الثاني، قال الدوري: ((فقلت له: أليس قد قلت مرة: ((ليس به بأس؟)) قال: ما قلت هذا قط)).

وفي الرواة: ((عمر بن نافع مولى ابن عمر)) و((عمر بن نافع الثقفي))، حكى ابن عدي في ترجمة الأول عن ابن معين أنه قال:

((ليس حديثه بشيء)) فزعم ابن حجر أن ابن معين إنما قالها في الثاني وفي الرواة ((عثمان البتي)) و((عثمـان البـري)) حكـى الدوري عن ابن معين في الأول: ((ثقة))، وحكى معاويـة بـن صالح عنه فيه ((ضعيف))، قال النسائي: ((وهذا عندي خطـأ، ولعله أراد عثمان البري)).

وفي الرواة: ((أبو الأشهب، جعفر بن حيان)) و((أبـو الأشـهب جعفر بن الحارث))، وثق الإمام أحمد الأول، فحكى ابن شـاهين ذلك في الثاني - كما في نبذة من كلامه طبعـت مـع ((تـاريخ جرجان)). وضعف جماعة الثاني فحكى ابن الجوزي كلماتهم في ترجمة الأول.

وفي الرواة: ((أحمد بن صالح ابن الطبري الحافظ)) و((أحمد بن صالح الشمومي))، حكى النسائي عن معاوية بن صالح عن ابـن معين كلامًا عده النسائي في الأول، فذكر ابن حبان: إنما قاله ابن معين في الثاني.

وفي الرواة: ((معاذ بن رفاعة الأنصاري)) و ((معان بن رفاعـة السلامي)) نقل الناس عن الدوري أنه حكى عن ابن معـين: أنـه قال في الثاني وهو معان: ((ضعيف))، ونقل أبـو الفـتح الأزدي عن عباس أنه حكى عن أنه معين: أنه قال في الأول وهو معـاذ: ((ضعيف)) فكأنه تصحف على الأزدي.

وفي الرواة ((القاسم العمري، وهو ابن عبد ا بـن عمـر بـن حفص))، و((القاسم المعمري، وهو ابن محمد))، فحكى عثمـان

الدارمي عن ابن معين أنه قال: ((قاسم المعمري كذاب خبيث)) قال الدارمي: ((وليس كما قال يحيى))، والمعمري قد وثقه قتيبة، أما العمري فكذبه الإمام أحمد، وقال الدوري عن ابن معين: ((ضعيف ليس بشيء)) فيشبه أن يكون ابن معين إنما قال: ((قاسم العمري كذاب خبيث)) فكتبها عثمان الدارمي ثم بعد مدة راجعها في كتابه فاشتبه عليه فقرأها ((قاسم المعمري..)).

وفي الرواة: ((إبراهيم بن أبي حرة)) و((إبراهيم بن أبي حية))، روى ابن أبي حاتم من طريق عثمان الدارمي عن ابن معين توثيق الثاني، ومن تدبر الترجمتين كاد يجزم بأن هذا غلط على ابن معين وأنه إنما وثق الأول.

وحكى أبو داود الطيالسي قصة ((لأبي الزبير، محمد بن مسلم بن تدرس المكي))، وحكى هو عن شعبة قصة نحو تلك ((لمحمد بن الزبير التميمي البصري))، وأخشى أن يكون الطيالسي وهم في أحدهما.

وذكر ابن أبي خيثمة في كلامه في ((فطر بن خليفة)) ما لفظه: ((سمعت قطبة بن العلاء يقول: تركت فطرًا لأنه روى أحاديث فيها إزراء على عثمان))، وذكر هو في كلامه في ((فضيل بن عياض)): ((سمعت قطبة بن العلاء يقول: تركت حديث فضيل لأنه روى أحاديث فيها إزراء على عثمان)).

وأخشى ان تكون كلمة قطبة إنما هي في ((فطر)) فحكاها ابن أبي خيثمة مرة على الصواب، ثم تصحفت عليه ((فطر)) بـ ((فضيل)) فحكاها في فضيل بن عياض.

وحكى محمد بن وضاح القرطبي أنه سأل ابن معين عن الشافعي فقال: ((ليس بثقة)) فحكاها ابن وضاح في الشافعي الإمام، فزعم بعض المغاربة أن ابن معين إنما قالها في ((أبي عبد الرحمن، أحمد بن يحيى بن عبد العزيز الأعمى المشهور بالشافعي)) فإنه كان ببغداد، وابن وضاح لقي ابن معين ببغداد فكأنه سأل ابن معين عن الشافعي، يريد ابن وضاح الإمام فظن ابن معين أنه يريد أبا عبد الرحمن لأنه كان حيًا معهما في البلد. وفي ترجمة والد أبي عبد الرحمن من ((التهذيب)) أن ابن معين قال: ((ما أعرفه وهو والد الشافعي الأعمى)).

* **الخامس**:

إذا رأى في الترجمة ((وثقة فلان)) أو ((ضعفه فلان)) أو ((كذبه فلان)) فليبحث عن عبارة فلان، فقد لا يكون قال ((هو ثقة)) أو ((هو ضعيف)) أو ((هو كذاب)).

ففي ((مقدمة الفتح)) في ترجمة ((إبراهيم بن سويد بن حيان المدني)) ((وثقة ابن معين وأبو زرعة))، والذي في ترجمته من ((التهذيب)): قال أبو زرعة: ليس به بأس.

وفي ((المقدمة)) في ترجمة ((إبراهيم بن المنذر الحزامي)): ((وثقه ابن معين... والنسائي)) والذي في ترجمته من

((التهذيب)): ((قال عثمان الدارمي: رأيت ابن معين كتب عن إبراهيم بن المنذر أحاديث ابن وهب ظننتها المغازي، وقال النسائي: ليس به بأس)).

وفي ((الميزان)) و ((اللسان)) في ترجمة ((معبد بن جمعة)): كذبه أبو زرعة الكشي، وليس في عبارة أبي زرعة الكشي ما يعطي هذا، بل فيها أنه ((ثقة في الحديث)) وقد شرحت ذلك في ترجمة معبد من قسم التراجم.

* **السادس:**

أصحاب الكتب كثيرًا ما يتصرفون في عبارات الأئمة بقصد الاختصار أو غيره، وربما يخل ذلك بالمعنى فينبغي أن يراجع عدة كتب فإذا وجد اختلافًا بحث عن العبارة الأصلية ليبني عليها.

* **السابع:**

قال ابن حجر في ((لسان الميزان)) (17/1):

((وينبغي أن يتأمل أيضًا أقوال المزكين ومخارجها [فقد يقول العدل: ((فلان ثقة)) ولا يريد أنه ممن يحتج بحديثه، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه ووجه السؤال له، فقد يسأل عن الرجل الفاضل المتوسط في حديثه فيقرن بالضعفاء فيقال: ما تقول في فلان وفلان وفلان؟ فيقول: ((فلان ثقة)) يريد أنه ليس من نمط من قرن به، فإذا سئل عنه بمفرده بين حاله في التوسط]، فمن ذلك أن الدوري قال: [سئل ابن معين عنن محمد بن إسحق فقال: ((ثقة))، فحكي غيره]. عن ابن معين أنه سئل عن ابن إسحق

وموسى بن عبيدة الربذي: أيهما أحب إليك؟ فقال: ابن إسحق ثقة، وسئل عن محمد بن إسحق بمفرده فقال: ((صدوق وليس بحجة)).
ومثله: أن أبا حاتم قيل له: أيهمـا أحـب إليـك ((يـونس)) أو ((عقيل))؟
فقال: ((عُقيلٌ لا بأس به))، وهو يريد تفضيله على يونس، وسئل عن عقيل وزمعة بن صالح فقال: ((عقيل ثقة متقن))، وهذا حكـم على اختلاف السؤال.
وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف [كـلام] أئمـة [أهـل الجرح والتعديل من وثق رجلاً في وقت وجرحه في وقت آخر.
[وقد يحكمون على الرجل الكبير في الجرح بمعنى لو وجد فـيمن هو دونه لم يجرح به، فيتعين لهذا حكاية أقـوال أهـل الجـرح والتعديل بنصها؛ ليتبين ما لعله يخفى على كثيرٍ مـن النـاس إذا عرض على ما أصلناه. وا الموفق))].
أقول وكذلك ما حكوه من كلام مالك في ابن إسـحق، إذا حكيـت القصة على وجهها تبين أن كلمة ماك فلتة لسـان عنـد سـورة غضب لا يقصد بها الحكم.
وكذلك ما حكوه عن ابن معين أنه قال ((لشجاع بن الوليد)): ((يا كذاب))، فحملها ابن حجر على المزاح.
ومما يدخل في هذا أنهم قد يضعفون الرجل بالنسبة إلـى بعـض شيوخه أو إلى بعض الرواة عنه أو بالنسبة إلى ما رواه من حفظه أو بالنسبة إلى ما رواه بعد اختلاطه وهو عندهم ثقة فيمـا عـدا

ذلك، فـ ((إسماعيل بن عياش)) ضعفوه فيما روى عـن غيـر الشاميين. و ((زهير بن محمد)) ضعفوه فيما رواه عنه الشاميون. وجماعةٌ آخرون ضعفوهم في بعض شيوخهم أو فيما رووه بعـد الاختلاط. ثم قد يحكى التضعيف مطلقًا فيتوهم أنهم ضعفوا ذلـك الرجل في كل شيء.

ويقع نحو هذا في التوثيق. راجع ترجمة: ((عبد الرحمن بن عبـد ا بن عتبة بن عبد ا بن مسعود)). قال أحمد مـرة: ((ثقـة))، وكذا قال ابن معين، ثم بين كل منهما مرة أنه اختلط. وزاد ابـن معين فبين أنه كان كثير الغلط عن بعض شيوخه غيـر صـحيح الحديث عنهم.

ومن ذلك أن المحدث قد يسأل عن رجل فيحكم عليه بحسب مـا عرف من مجموع حاله، ثم قد يسمع له حديثًا فيحكم عليه حكمًـا يميل فيه إلى حاله في ذاك الحديث، ثم قد يسمع له حـديثًا آخـر فيحكم عليه حكمًا يميل فيه إلى حاله في هـذا الحـديث الثـاني، فيظهر بين كلامه في هذه المواضع بعض الاختلاف، وقع مثـل هذا للدارقطني في ((سننه)) وغيرها، وترى بعض الأمثـلة فـي ترجمة الدارقطني من قسم التراجم، وقد ينقل الحكـم الثـاني أو الثالث وحده فيتوهم أنه حكمٌ مطلق.

*** الثامن:**

ينبغي أن يبحث عن معرفة الجارح أو المعدل بمـن جرحـه أو عدله، فإن أئمة الحديث لا يقتصرون على الكلام فـيمن طالـت

مجالستهم له وتمكنت معرفتهم به، بل قد يتكلم أحدهم فيمن لقيـه مرةً واحدة وسمع منه مجلسًا واحدًا، أو حـديثًا واحـدًا، وفـيمن عاصره ولم يلقه ولكنه بلغه شيءٌ من حديثه، وفيمن كان قبله بمدة قد تبلغ مئات السنين إذا بلغه شيءٌ من حديثه.

ومنهم من يجاوز ذلك، فابن حبان قد يذكر في ((الثقات)) من يجد البخاري سماه في ((تاريخه)) من القدماء وإن لم يعرف ما روى وعمن روى، ومن روى عنه، ولكن ابن حبان يشدد وربما تعنت فيمن وجد في روايته ما استنكره، وإن كان الرجل معروفًا مكثرًا.

والعجلي قريبٌ منه في توثيق المجاهيل من القدماء، وكذلك ابـن سعد.

وابن معين والنسائي وآخرون غيرهما يوثقون مـن كـان مـن التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة، بأن يكون له فيما يروي متابع أو مشاهد، وإن لم يرو عنه إلا واحد، ولم يبلغهم عنه إلا حديثٌ واحد.

فممن وثقه معين من هذا الضـرب: ((الأسـقع بـن الأسـلع))، و((الحكم بن عبد ا البلوي)) و ((وهب بن جـابر الخيـواني)) وآخرون.

وممن وثقه النسائي: ((رافع بن إسحق)) و ((زهير بن الأقمـر)) و((سعد بن سمرة)) وآخرون.

وقد روى العوام بن حوشب عن الأسود بن مسعود عن حنظلة بن خويلد عن عبد ا بن عمرو بن العاص حديثًا، ولا يعرف الأسود وحنظلة إلا في تلك الرواية، فوثقهما ابن معين.

وروى همام عن قتادة عن قدامة بن وبرة عن سمرة بـن جنـدب حديثًا، ولا يعرف قدامة إلا في هذه الرواية، فوثقه ابن معين، مع أن الحديث غريب وله عللٌ أخرى. راجع ((سنن البيهقـي)) (3-248).

ومن الأئمة من لا يوثق من تقدمه حتى يطلع على عدة أحاديث له تكون مستقيمة، وتكثر حتى يغلب على ظنه أن الاستقامة كانـت ملكة لذاك الراوي، وهذا كله يدل على أن جـل اعتمـادهم فـي التوثيق والجرح إنما هو على سبر حديث الراوي.

وقد صرح ابن حبان بأن المسلمين على الصلاح والعدالـة حتـى يتبين منهم ما يوجب القدح، نص على ذلك في ((الثقات)) وذكره ابن حجر في ((لسان الميزان)) (14/1) واستغربه، ولـو تـدبر لوجد كثيرًا من الأئمة يبنون عليه، فإذا تتبـع أحـدهم أحاديـث الراوي فوجدها مستقيمة تدل على صدق وضبط ولم يبلغـه مـا يوجب طعنًا في دينه وثقة.

وربما تجاوز بعضهم هذا كما سلف، وربما يبني بعضهم على هذا حتى في أهل عصره، وكان ابن معين إذا لقي في رحلتـه شـيخًا فسمع منه مجلسًا، أو ورد بغداد شيخ فسمع منه مجلسًا فرأى تلك الأحاديث مستقيمة ثم سئل عن الشيخ وثقه، وقد يتفـق أن يكـون

الشيخ دجالاً استقبل ابن معين بأحاديث صحيحة ويكون قد خلـط قبل ذلك أو يخلط بعد ذلك.

ذكر ابن الجنيد أن سأل ابن معين عن ((محمد بن كثير القرشـي الكوفي)) فقال: ((ماكان به بأس)) فحكى له عنه أحاديث تستنكر، فقال ابن معين: ((فإن كان هذا الشيخ روى هذا فهو كـذاب وإلا فإني رأيت حديث الشيخ مستقيمًا)).

وقال ابن معين في ((محمد بن القاسم الأسدي)): ((ثقة وقد كتبت عنه))، وقد كذبه أحمد، وقال: ((أحاديثه موضوع))، وقـال أبـو داود: ((غير ثقة ولا مأمون، أحاديثه موضوعة)). وهكذا يقع في التضعيف، ربما جرح أحدهم الراوي لحديثٍ واحد استنكره وقـد يكون له عذر.

ورد ابن معين مصر، فدخل على ((عبد ا بن الحكم)) فسـمعه يقول: حدثني فلان وفلان وفلان، وعد جماعة روى عنهم قصة، فقال ابن معين: ((حدثك بعض هؤلاء بجميعه وبعضهم ببعضـه؟)) فقال: ((لا، حدثني جميعهم بجميعه))، فراجعه فأصـر، فقـام يحيى وقال للناس: ((يكذب)).

ويظهر لي أن عبد ا إنما أراد أن كُلاً منهم حدثه ببعض القصة فجمع ألفاظهم، وهي قصة في شأن عمر بن عبد العزيـز ليسـت بحديث، فظن يحيى أن مراده أن كلاً منهم حدثه بالقصة بتمامهـا على وجهها فكذبه في ذلك، وقد أساء السـاجي إذ اقتصـر فـي ترجمة عبد ا على قوله: ((كذبه ابن معين)).

وبلغ ابن معين أن أحمد بن الأزهر النيسابوري يحدث عن عبـد الرزاق بحديث استنكره يحيى فقال: ((من هذا الكذاب النيسابوري الذي يحدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث؟!))، وكان أحمـد بـن الأزهر حاضرًا فقام فقال: ((هو ذا أنا)) فتبسم يحيى وقال: ((أما إنك لست بكذاب...)).

وقال ابن عمار في ((إبراهيم بن طهمان)): ((ضعيف مضـطرب الحديث)) فبلغ ذلك صالح بن محمد الحافظ الملقـب ((جـزرة)) فقال: ((ابن عمار من أين يعرف إبراهيم؟ إنما وقع إليـه حـديث إبراهيم في ((الجمعة..)) والغلط فيه من غير إبراهيم.

* **التاسع**:

ليبحث عن رأي كل إمام من أئمة الجرح والتعديل واصـطلاحه، مستعينًا على ذلك بتتبع كلامه في الرواة واختلاف الرواية عنه في بعضهم مع مقارنة كلامه بكلام غيره.

فقد عرفنا في الأمر السابق رأى بعض من يوثق المجاهيـل مـن القدماء إذا وجد حديث الراوي منهم مستقيمًا، ولـو كـان حـديثًا واحدًا لم يروه عن ذلك المجهول إلا واحد.

فإن شئت فاجعل هذا رأيًا لأولئك الأئمة كابن معـين، وإن شـئت فاجعله اصطلاحًا في كلمة ((ثقة)) كأنه يراد بها استقامة ما بلـغ الموثق من حديث الراوي؛ لا الحكم للراوي نفسه بأنه في نفسـه بتلك المنزلة.

وقد اختلف كلام ابن معين في جماعة، يوثق أحدهم تارة ويضعفه أخرى، منهم: ((إسماعيل بن زكريا الخلقاني))، و ((أشعث بن سوار)) و ((الجراح بن مليح الرؤاسي)) و ((جرير بن أبي العالية)) و ((الحسن بن يحي الخشني)) و ((الزبير بن سعيد)) و((زهير بن محمد التميمي)) و ((زيد بن حبان الرقي)) و ((سلم العلوي)) و ((عافية القاضي)) و ((عبد ا [بن] الحسين أبو حريز)) و ((عبد ا بن عقيل أبو عقيل)) و ((عبد ا بن عمر بن حفص العمري)) و ((عبد ا بن واقد أبو قتادة الحراني)) و((عبد الواحد بن غياث)) و ((عبيد ا بن عبد الرحمن بن موهب)) و((عتبة بن أبي حكيم))، وغيرهم.

وجاء عنه توثيق جماعة ضعفهم الأكثرون، منهم: ((تمام بن نجيح)) و ((دراج بن سمعان)) و ((الربيع بن حبيب الملاح)) و((عباد بن كثير الرملي)) و ((مسلم بن خالد الزنجي)) و ((مسلمة بن علقمة)) و ((موسى بن يعقوب الزمعي)) و ((مؤمل بن إسماعيل)) و ((يحيى بن عبد الحميد الحماني)).

وهذا يشعر بأن ابن معين كان ربما يطلق كلمة ((ثقة)) لا يريد بها أكثر من أن الراوي لا يتعمد الكذب.

وقد يقول ابن معين في الراوي مرة: ((ليس بثقة))، ومرة ((ثقة)) أو ((لا بأس به)) أو نحو ذلك. راجع تراجم ((جعفر بن ميمون التميمي)) و ((زكريا بن منظور)) و ((نوح بن جابر)).

وربما يقول في الراوي: ((ليس بثقة)) ويوثقه غيره. راجع تراجم ((عاصم بن علي)) و ((فليح بن سليمان)) و ((ابنه محمد بن فليح)) و ((محمد بن كثير العبدي)).

وهذا يشعر بان ابن معين قد يطلق كلمة ((ليس بثقة)) على معنى أن الراوي ليس بحيث يقال فيه ثقة على المعنى المشهور لكلمة ((ثقة)) فأما استعمال كلمة ((ثقة)) على ما هو دون معناها المشهور فيدل عليه مع ما تقدم أن جماعة يجمعون بينها وبين التضعيف.

قال أبو زرعة في ((عمر بن عطاء بن وراز)): ((ثقة لين)).

وقال الكعبي في ((القاسم ابي عبد الرحمن الشامي)): ((ثقة يكتب حديثه وليس بالقوي)).

وقال ابن سعد في ((جعفر بن سليمان الضبعي)): ((ثقة وبه ضعف)). وقال ابن معين في ((عبد الرحمن بن زياد بن أنعم)): ((ليس به بأس وهو ضعيف))، وقد ذكروا أن ابن معين يطلق كلمة ((ليس به بأس)) بمعنى: ((ثقة)).

وقال يعقوب بن شيبة في ((ابن أنعم)) هذا: ((ضعيف الحديث وهو ثقةٌ صدوق رجلٌ صالح)).

وفي ((الربيع بن صبيح)): ((صالح صدوق ثقة، ضعيف جدًا))، وراجع تراجم ((أسحق بن يحيى بن طلحة)) و ((إسرائيل بن يونس)) و ((سفيان بن حسين)) و ((عبد ا بن عمر بن جعفر بن عاصم)) و ((عبد الأعلى بن عامر الثعلبي)) و ((عبد السلام بن

حرب)) و ((على بن زيد بن جدعان)) و ((محمد بن مسـلم بـن تدرس)) و ((مؤمل بن إسماعيل)) و ((يحيى بن يمان)).

وقال يعقوب بن سفيان في ((أجلح)): ((ثقة، حديثه لـين)) وفـي ((محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى)): ((ثقة عدل، فـي حديثـه بعض المقال، لين الحديث عندهم)).

وأما كلمة ((ليس بثقة)) فقد روى بشر بن عمر عن مالك إطلاقها في جماعة منهم ((صالح مولى التوأمة))، و ((شعبة مـولى ابـن عباس)). وفي ترجمة مالك من ((تقدمة الجرح والتعديل)) لابـن أبي حاتم، عن يحيى القطان أنه سأل مالكًا عن ((صالح)) هـذا، فقال: ((لم يكن من القراء))، وسأله عن ((شعبة)) هذا، فقال: ((لم يكن من القراء)) فأما ((صالح)) فأثنى عليه أحمد وابـن معـين، وذكر أنه اختلط بآخره وأن مالكًا إنما أدركه بعد الاختلاط.

وأما ((شعبة مولى ابن عباس)) فقال أحمد: ((ما أرى به بأسًـا)) وكذا قال ابن معين، وقال البخاري: ((يتكلم فيه مالـك ويحتمـل منه))، قال ابن حجر: ((قال أبو الحسن ابن القطان الفاسي: قوله: ويحتمل منه يعني من ((شعبة))، وليس هو ممن يتـرك حديثـه، قال: ومالك لم يضعفه وإنما شح عليه بلفظة ((ثقة)).

قلت: هذا التأويل غير شائع، بـل لفظـة ((لـيس بثقـة)) فـي الاصطلاح توجب الضعف الشديد، وقد قال ابـن حبـان: ((روى عن ابن عباس ما لا أصل له حتى كأنه ابن عباس آخر)).

أقول: ابن حبان كثيرًا ما يهول مثل هذا التهويل في غير محلـه، كما يأتي في ترجمته وترجمة ((محمد بن الفضـل)) مـن قسـم التراجم.

وكلمة ((ليس بثقة)) حقيقتها اللغوية نفي أن يكون بحيث يقال له: ((ثقة))، ولا مانع من استعمالها بهذا المعنى، وقد ذكرها الخطيب في ((الكفاية)) في أمثلة الجرح غير المفسر، واقتصار مالك فـي رواية يحيى القطان على قوله: ((لم يكن من القراء)) يشعر بأنـه أراد هذا المعنى. نعم إذا قيل: ((ليس بثقة ولا مـأمون)) تعـين الجرح الشديد، وإن اقتصر على ((ليس بثقة)) فالمتبـادر جـرح شديد، ولكن إذا كان هناك ما يشعر بأنها استعملت فـي المعنـى الآخر حملت عليه.

وهكذا كلمة ((ثقة)) معناها المعروف التوثيق التام، فلا تصـرف عنه إلا بدليل، إما قرينة لفظية كقول يعقوب: ((ضعيف الحديث، وهو ثقةٌ صدوق)) وبقية الأمثلة السابقة، وإما حاليـة منقولـة أو مستدلٌ عليها بكلمةٍ أخرى عن قائلها كما مر في الأمر السابع عن ((لسان الميزان))، أو عن غيره ولا سيما إذا كانوا هم الأكثر.

* **العاشر:**

إذا جاء في الراوي جرحٌ وتعديل فينبغي البحث عن ذات (!) بين الراوي وجارحه أو معدله من نفرة أو محبة، وقد مر إيضاح ذلك في القاعدة الرابعة.

فهرس الموضوعات